منظومة التعليم الجامعى المصرى:
دعوة للتأمل وآفاق للمستقبل*

أ.د. ضياء الدين زاهر **

ا- آفاق للتأمل:

لما كانت الجامعة تحتل داخل أى نظام تعليمى أهمية قصوى، وبخاصة فيما يتصل بإعداد القوى البشرية ذات المهارات العلمية والمؤهلة لتسخير المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية، والضرورية لإحداث التقدم العلمى والاجتماعى، فقد زادت أهمية الجامعة، بحيث باتت ركيزة أساسية فى تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها، باعتبارها المصدر القومى لهيئات التدريس الجامعية والبحاث العلميين، والعلماء الذين يدربون كأشخاص، ينشدون الحلول للمجموعات الضخمة من المشكلات البسيطة والمعقدة، والذين يسهمون فى تحقيق التنمية المجتمعية والعلمية المستدامة فى شتى القطاعات، كما أن الجامعة فى الوقت نفسه المحرك الرئيسى للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والديمقراطية ومفتاح رئيسى للتكنولوجيا والإنتاج، لذا فإن الجامعة هى موضع ثقة المجتمع كقوة محركة للتنمية وكضمير للأمة بأسرها. فهى أكثر من مجرد مكان للتعليم والتعلم إنها المفتاح الرئيسى لاتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة تحديات اليوم وغدًا.

---

* هذه الدراسة هى الحلقة الثالثة من ملف إصلاح التعليم وقد تم نشر الحلقتين الأولى والثانية عن الإنفاق على التعليم وأجندة مستقبلية للتعليم العام فى العددين ٤٠ ، ١٠٩.

** مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – جامعة عين شمس.(رئيس تحرير مجلة مستقبل التربية العربية)

ولما كانت الجامعة تواجه ضغوطًا وتحديات حالية ومستقبلية، مع كونها بالضرورة وليدة اتجاهات تاريخية واجتماعية معينة، فإنه يلزمنا أن نتوقف عند بعض نتائج العقود الأخيرة، وأن نحاول استشراف وتحليل أهم الاتجاهات الثقيلة (Heavy Trends)، التى ينتظر لها أن تسود فى المستقبل القريب، والتى يصعب تغييرها خلال العقدين القادمين على الأقل، وبالتالى تقديم تحذيرات عن طبيعة الكارثة، التى يمكن أن تقاد إليها الجامعات المصرية إذا تسنى لهذه الاتجاهات أن تستمر وتؤثر عليها.

ولا تكاد تماثل فترة القلق والشكوك الحالية التى تحيط بأدوار التعليم العالى ووظائفه فترة أخرى سوى فترة أواخر الستينيات من القرن الماضى. ففى أوائل هذه الستينيات، واستجابة لنظرية رأس المال البشرى ظهر اهتمام بالغ بنظم التعليم العالى خاصة، بعد ما تنبه واضعو خطط التنمية القومية إلى أهمية هذه المؤسسات فى تحقيق أهداف التنمية والمجتمع، باعتبارها المسئولة عن إعداد وتأهيل وتنمية المستويات المختلفة من الطاقات البشرية ذات الفكر والمهارات، والكفاءات العالية التى تجعلها قادرة على المشاركة بفاعلية فى أسواق العمل المختلفة، وبكونها مسئولة عن إنتاج المعارف التى يحتاجها المجتمع، إلى جانب وظيفتها فى الدفاع عن القيم المجتمعية السائدة.

ولكن فترة أواخر الستينيات شهدت مناقشات حامية واسعة بخصوص جدوى التعليم العالى أشعلتها الأحداث الساخنة لما يعرف "بالصيف الفرنسى" وعمقتها حدة الانتقادات للمفاهيم التاريخية والنخبوية لهذا التعليم فى كل أنحاء العالم، الأمر الذى أدى إلى تحول جذرى فى تلك المفاهيم، كان من نتائجه تحول مؤسسات التعليم العالى من مؤسسات تعليم النخبة (أو القلة) إلى مؤسسات لتعليم الجماهير العريضة (أو

الكثرة)، كما ازدهرت التجارب الإصلاحية الجامعية الواسعة فى مختلف بلدان العالم النامى والمتقدم على السواء. وكان الهاجس وراء ذلك كله هو تلبية المطالب الملحة للاقتصاد الجديد، والمتطلبات الاجتماعية المشتقة مما يسمى بنموذج "النخبة الداخلية"، والذى ارتكز على مذهب حماية الإنتاج الوطنى الصناعى، وسياسة إحلال الواردات (Import Substitution Policy) واستثمار الموارد الطبيعية ... واقتصاد الأوامر (Command Economy).... إلخ.

وفى الثمانينيات والتسعينيات، وفى ظل تصاعد موجات جديدة متلاحقة من المراجعات النقدية العميقة للمفاهيم التقليدية والتجريدية للتنمية، ودراسة لنتائج تجاربها فى دول العالم، وتصاعد حركة الإحساس "بالبيئة" وإدراك قيمتها كمكون تنموى، حدثت انقطاعات حادة فى المفاهيم التنموية السائدة ومضامينها اتجهت بها إلى البحث عن إستراتيجيات تنموية ومستقبلية عمادها التنمية المستدامة.

وكان على رأس هذه المراجعات تلك المراجعة المستنيرة التى قامت بها الأمم المتحدة، والتى كشفت عن الإستراتيجيات الاقتصادية المغلوطة، وخرجت لنا بتوسيع لمفهوم التنمية، يرتكز على الإنسان كغاية ووسيلة فى آن واحد، وبشكل حاول أن يستوعب أبعاد التنمية وأطراف التقدم، تم فيه استبعاد المفهوم الحسابى الضيق للتنمية القائم على اعتبار الإنسان مجرد مورد إلى مفهوم واسع للتنمية يقوم على التنمية البشرية كبديل لتنمية "الموارد البشرية". وأصبحت التنمية البشرية تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها، وبين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها. كما ركز المفهوم الجديد على توسيع الخيارات أمام البشر، وضمن مكانة مرموقة لكل من (البيئة) و(المستقبل) كعناصر حاكمة، عندما جعل التنمية تنمية بشرية مستدامة (Sustainable Development)؛ أى أنه أتاح إمكانية متساوية أمام جميع البشر والشعوب للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفى المستقبل.

تأسيسًا على ما سبق، فقد تم إعادة التأكيد على مكانة التعليم، وخاصة التعليم الجامعى، ليس فقط كعنصر هام للتنمية أو كرائد لها، بل باعتباره أيضًا البنية التحتية الدينامية لتلك التنمية، ولكن المشاهد أن هذا التعليم الجامعى المصرى – فى مجمله – لا يتمتع بالتقدير المحمود من جانب التنمويين والأكاديميين على السواء، وحوله جدل خفى واسع الانتشار، ليس كله مريحًا. وفى غيبة التفكير النقدى لهذا التعليم لابد أن تكثر الهواجس والشكوى، وأن يعتريه الغموض رغم وضوحها فنظم التعليم الجامعى المصرى، لديها:

انحياز تلقائى للماضى وتراكماته، بحكم أنها وليدة تلك التمخضات لفترة طويلة اعتبر فيها "التغيير" مشكلة، وتفاعل فيها متخذو القرارات الأكاديمية مع كل أزمة من الأزمات بعقلية ساخنة متحاربة. ونادرًا ما يأخذون المستقبل بعيد المدى ومتطلباته فى أفعالهم وقراراتهم.

كذلك فقد فضل أكاديميون التقوقع فى إطار التخصصات أو النظم العلمية التى اعتادوها "كنوع من التأمين"، وانقسموا فيما بينهم إلى تخصصات متباعدة متصارعة فى الوقت الذى تشهد فيه النظم العلمية، فى الوقت الراهن، التوجه نحو البينية العلمية (Interdisciplinary)، التى تمثل رؤية أكثر عمقًا واتساعاً، وتسمح بالتعامل بكفاءة مع التعقيدات التى أصبح من الصعب شرحها من منطلق أدوات مجال أكاديمى واحد، كما هو الحال فى معظم الأحوال.

وكل هذا جعل الأحداث والتطورات تتحرك بعيدًا عن تأثير وسيطرة الأكاديميين بما أوقع النموذج الأساسى (البراديم) والجامعة فى "مأزق تاريخى". وأصبح من المحتم أن يتراجع هذا النموذج الأساسى، أمام ضغط الحاجة الملحة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وفى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين

وإشكالياته الكونية، ويتوارى ليخلى السبيل أمام نموذج أساسى (باراديم) جديد يستطيع أن يتعامل مع هذه المشكلات وتلك الإشكاليات.

ومع الإيمان الكامل بصعوبة تقديم قائمة كاملة ومجدولة لمفردات أزمة التعليم الجامعى، إلا أننا سوف نسعى، فى هذه الدراسة، إلى مناقشة أكثر هذه المفردات أولوية فى تقديرنا؛ خاصة وأن عناصر هذه الأزمة متشابكة بحيث لو بدأنا بأى منها .. فلابد أن نمر عليها جميعًا.

وسوف تأتى المعالجة فى نطاق هذا التصور، على النحو التالى:

١- فلسفة الجامعة. ٢- طالب الجامعة.

٣- أستاذ الجامعة. ٤- الدراسات العليا.

٥- منظومة البحث العلمى. ٦- تمويل التعليم الجامعى.

ومع التسليم الكامل بتداخل هذه العناصر بعضها فى البعض الآخر إلى الحد، الذى لا يسمح – فى كثير من الأحيان – بانتسابها إلى محور بعينه، دون المحاور الأخرى، لذا فإنه فى حدود هدف الدراسة الحالية، فإن السطور التالية ستحاول أن تتناول الجوانب المتصلة بكل عنصر من العناصر على حدة برغم تشابكاتها المعقدة، وصعوبة فصلها كما يلى:

أولاً: فلسفة الجامعة:

إذا انطلقنا من التسليم بأنه قد آن الأوان للتفكير فى صياغة فلسفة متجددة للجامعة فى ظل تحديات القرن الحادى والعشرين، فإن هذه المسألة تزداد إلحاحًا نظرًا للتدخل الكبير الذى ما فتئ يحدث بين الفلسفات الثلاث للجامعة: الابستمولوجية (المعرفية) والسياسية والنقدية. فهذه الثلاثية الفلسفية المتصارعة تشكل أكبر الضرر على مستقبل الجامعة المصرية والمسيرة الأكاديمية بأكملها.

ومن الضرورى التوقف عند كل منها وتحليل خطابه بإيجاز لاتخاذ موقف بشأنه تمهيدًا لصياغة فلسفة متجددة للجامعة تتمشى مع متطلبات القرن الحالى ومستجداته. وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا مناقشة المسألة بإيجاز على النحو التالى:

١ـ الجامعة والأبراج العاجية:

طبقًا للفلسفة الأولى الابستمولوجية (المعرفية، Epstomology) فإن البشر يطمحون عمومًا إلى فهم العالم الذى يعيشونه، بدافع حب الاستطلاع، وبالتالى يصبح هذا المطلب (الخفى) هدفًا مشروعًا لكافة المغامرات الفكرية العلمية، التى تتسم بالفردية غالبًا، ويتم ذلك بعيدًا عن تحمل أى دوافع إنسانية أو دينية. وفى هذه الحدود ظهرت الدعوى لأن يكون فى كل مجتمع مؤسسة، كالجامعة، يكون غرضها التفكير بعمق فى معظم المشكلات المعقدة والمربكة، ويصبح المبرر الرئيسى لهذه الجامعة، كما يقول أ.ن. هوايتهيد (A.N. Whithead) ليس للمعرفة المنقولة للطالب، ولا للفرص البحثية المتاحة لهيئات التدريب فحسب، وإنما وحدة كل من الشباب والكبار فى تصور مبدع لعملية التعلم. ويستتبع ذلك أن تركز الجامعة، والتعليم العالى بأكمله، كل اهتماماتها لمطالب "البحث عن الحقيقة" من حيث صدقها، وقوة تفسيرها، بالإضافة إلى دقة المفاهيم ووضوحها، والبساطة النظرية والترابط المنطقى. وهذا يستلزم بالضرورة الفحص الدائم لقوانين الحقيقة لكى تصحح نفسها باستمرار، وأن يتم التأكد من "موضوعيتها". وهذا يقتضى من الباحث أن يصل إلى نتائج متحررة من القيمة (Value-Free)، حيث تفحص هذه النتائج، وتحلل وتنقد داخل غرف الفحص (Assay Rooms)، وهى غرف لا تحدها حدود مجتمعية أو قومية بل هى مقترحة فى كل أوقات الحضارة، وذلك حتى يمكن فصل الثمين من الغث. ويحاول هذا الفحص الابتسمولوجى أن يحقق كل هذا من خلال رسم خطوط فاصلة بين العوامل

الأكاديمية والعوامل العلمية. ففى العالم العملى، مثلاً، يوجد عنصر الاحتمالية باستمرار، وهو أمر يتطلب ارتجالاً، وبالتالى يجعل الموضوع عرضة للخطأ، على حين أن العوامل الأكاديمية، وفقًا لهذه الفلسفة، تكون أكثر تحكمًا وأقل احتمالاً، وبالتالى يكون لتأثيرات المصادفة حدًا أدنى أو محايدًا.

وبديهى أن هذه الفلسفة أو النظرية المعرفية تؤكد على العزلة المقصودة للجامعة وأنظمتها الفرعية، عن الأحداث التى تدور خارج أسوارها. وتصبح الجامعة مجرد برج عاجى. تنحصر وظيفتها فى التدريس والبحث العلمى الأساسى. كما تتأكد فيها نزعتها الضمنية لتثقيف أبناء علية القوم، باعتبار أنها مشيدة أساسًا لمساندتهم، ومداره غالبًا بواسطتهم، وبالتالى قائمة لخدمتهم. وهذا التصور للجامعة ملتصق منذ نشأتها، ولازالت آثاره باقية فى سياساتها وأهدافها وأساليب تنظيمها وبرامجها، بل وكل ثقافتها بما تتضمنه من رموز وتشبيهات تمتد إلى العصور الوسطى أو ما قبل ذلك.

وتنتهى هذه الفلسفة، التى تجد لها أنصارًا، واعين أو غير واعين، فى الجامعات المصرية، إلى التخفى تحت شعار "العلم للعلم"، رغبة فى التخلص من الالتزامات المجتمعية، وحرصًا على تكريس السيطرة والهيمنة المعرفية والثقافية لفئات محددة فى المجتمع المصرى.

٢ـ الجامعة وادعاءات القوة:

الفلسفة الثانية، سياسية اجتماعية تقطع خط الرجعة على فلسفة "الأبراج العاجية"، بناء على أن الجامعة، فى الأساس، مؤسسة مجتمعية تنفعل وتتأثر وتؤثر بالمجتمع وباختيارات الهيئة المجتمعية بأكملها، وترى أنه قد مضى عصر الجامعة المنعزلة فى أبراج عاجية من أجل القيام بمغامرات أسطورية فردية. لذا، فهى تسعى لرسم دور مجتمعى للجامعة تزدهر فيه البحوث والدراسات الأكاديمية المتسمة بالدقة

والتعقيد من جانب الخبراء والاختصاصيين، ليس فقط لمجرد حب الاستطلاع، (كما تدعى النظرية المعرفية)، بل أيضًا لسبب أهم هو تأثيرها البعيد ذو المغازى المهمة فى البنية السياسية، فأى باحث لا يستطيع بمفرده أن ينهض بمسئولية حل المشكلات المربكة والمعقدة للمجتمع والطبيعة دون موارد مالية من السلطة السياسية.

ولعل هذه المشروعية السياسية للجامعة ليست بالحدث الجديد، فقد سبق للعديد من الفلاسفة العظام للتربية أن عالجوا التربية كنوع من السياسة، ولعل لجمهورية أفلاطون و"السياسة" لأرسطو، وديوى" فى ديمقراطيته خير شواهد على ذلك.

وعمومًا، فإن طبقًا لهذا التصور تصبح الجامعات هى المكان الذى يتواجد فيه الخبراء والمدربون للعمل على توضيح وتحليل مشكلات الحكومة والصناعة والزراعة والعمل والمواد الخام والعلاقات الدولية والتربية والصحة وما أشبه، وعندما ينخرط هؤلاء الخبراء فى نشاطات الحياة يصبحون ملتزمين بمواجهة الصراعات التى تشكل جوهر النشاط الرئيسى، ويسعون لتحديد الأهداف والجهود المبذولة لتحقيقها. وهنا يبرز الدور الجديد للجامعة وهو خدمة – المجتمع وحل مشكلاته فى إطار السلطة السياسية وأيديولوجياتها المسيطرة.

وعلى هذا الأساس تلتزم الجامعة بتحقيق "ديمقراطية المجتمع" من خلال إتاحتها الفرص المتساوية والمتكافئة أمام جميع أبناء الطبقات والشرائح الاجتماعية، وإلغاء كافة التمايزات الطبقية والنوعية والجغرافية التى كانت سائدة فى العصور الأولى لنشأة الجامعة. تلك التى كان لتعليم النخبة المكانة المرموقة. فالجامعة ليست تمرينًا للنخبة، ولكنها أصبحت من أجل السواد الأعظم من الشباب.

لذا فإن الجامعة مطالبة، وفقًا لهذا المنظور، بضرورة إعادة تقييم كل شيء فيها من طرق امتحانات، ودرجات علمية، وتأهيل. ومما ساعد على رواج هذه الفلسفة السياسية للجامعة هذا الانفجار المعرفى وسرعة التغير، وكذلك التحول الذى أصاب العلم ونقله من مجرد علم صغير Little Science يعتمد على دور العالم الفرد الذى يعمل مع زملائه وتلاميذه فى معزل عن باقى العشيرة العلمية وعن باقى المجتمع، إلى علم كبير Big Science أصبح فيه العلم مؤسسة مجتمعية متكاملة تتفاعل داخل فرق بحثية جماعية متعاونة. وقد قاد هذا كله إلى ما أسماه ماكلوب Machlup بصناعة المعرفة (Knowledge Industry) التى زادت من أهمية التطبيق والممارسة للمعارف بما يحقق زيادة الإنتاجية المجتمعية، وتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية. كما ظهر الاعتقاد باستحالة موضوعية البحث وتفاوته، لأنه يعتمد على معلومات، هى سياسية فى التحليل النهائى. كما وضحت مسألة القيم الكامنة وراء البحوث، وتبين أن أى بحث لا يمكن أن يخلوا من القيمة.

كل هذا، شكل للجامعة وظيفة أساسية مضافة إلى التدريب والبحث العلمى، "الخدمة العامة" أو خدمة المجتمع. وقد وضعت هذه الوظيفة الجامعة فى مقدمة المشاريع الحكومية والإنتاجية، وقادها من ناحية أخرى إلى الانغماس فى المسائل السياسية البحتة، متوهمة بذلك أنها أصبحت مالكة للقوة، السلطة السياسية، أو على الأقل شريكة لها.

وتدلنا النشأة التاريخية للتعليم العالى المصرى – على سبيل المثال – أن الجامعات الباكرة كانت مبنية على قدر كبير من "السياسة". حيث كانت نظرة "محمد على" لهذه المؤسسات على أنها مزودة للمجتمع برجال الجيش والإدارة الحكومية، وغيرهم من رجال الدين والمهندسين والمدرسين، وتدريجيًا تحول الاتجاه إلى التركيز

على البحث الأكاديمى. وجاءت مبررات للنظرية المعرفية لكى تسيطر وخضعت الجامعات تدريجيًا لسيطرة اعتبارات نظرية المعرفة. وهكذا كان التركيز على البحث الخاص، الذى كان قد أعطى مظهر العزلة عن الأحداث الجارية خارج أسوار الجامعة؛ بغية تحقيق طريق غير ديمقراطى مؤسس على إعداد الصفوة أو نخبة مختارة من الطلاب. على أن افتتاح جامعة إبراهيم (عين شمس حاليًا) عام ١٩٥٠ كان جسرًا حول مسار الجامعات من زمرة جامعات الصفوة ذات الأعداد القليلة إلى طريق الجامعات الديمقراطية ذات الأعداد الكبيرة رافضة بذلك المفهوم التقليدى للجامعة القاصر على المعارف (خاصة النظرية) لتقوم على المزاوجة العميقة بين الإسهامات الأكاديمية النظرية والعلمية وتطبيقاتها.

٣ـ الجامعة والتغيير الاجتماعى الراديكالى:

مع إنشاء جامعة عين شمس كشفت الاعتراضات التى وجهها مناهضو الفلسفة السياسية إلى نفى الغموض عن كثير من ادعاءات الجامعة بالقدرة على حل مشكلات المجتمع. فقد أوضحت هذه الاعتراضات أن الجامعة رغم نجاحها فى تقديم القيم الثقافية، وإنتاج وتوزيع المعارف الجديدة، وتقديم خدمات للمجتمع والتشخيص الصحيح للكثير من أمراضه، قد فشلت فى حل مشكلاتها هى ذاتها، كما فشلت فى الارتباط بالأفكار الأكاديمية التى تخدم مصير الإنسان وقضاياه الحقيقة، التى تبتغى إثراء الحياة الإنسانية. فقد استسلمت الجامعة لتملقات القوى الصناعية والعسكرية، وأنتجت أفكارًا مضادة نظريًا للحياة الإنسانية، بالإضافة إلى أن عديدًا من أبحاثها ودراساتها لا تتصل بالحاجات الحقيقية للمجتمع ومتطلباته، وفشلها فى تقريب المسافة الاجتماعية بين الثقافات المختلفة، وعجزها عن تحقيق المساواة الحقيقية أمام أبناء المجتمع.

وبالتالى فقد فشلت فى إيجاد حلول إيجابية للتغلب على مشكلات معروفة كالفقر والحروب والتعصب. كذلك انتقدت التربية الجامعية لتخليها عن إنسانيتها فيما يتصل بالبرامج الأكاديمية واعتمادها على برامج مشوهة مختزلة لا تعكس الاحتياجات الحقيقية للدارسين أو استعداداتهم كبشر. وأن الجامعة أصبحت "مؤسسة أوتوقراطية" أكثر منها "مؤسسة ديمقراطية"، فهى لا تمثل كل مواطنيها، كما أنها فقدت حريتها وفقدت براءتها السياسية، وأصبحت أسيرة السلطة التى تمولها، فمن غير المعقول أن تعطيها السلطة السياسية المعونة المالية وتظل تنتقدها أو تطرح التساؤلات من حولها!.

وترتيبًا على هذا كله دعت الفلسفة الراديكالية إلى دور جديد وفاعل للجامعة فى التغيير الاجتماعى وفى حل القضايا الأساسية والحقيقية للإنسان، أكثر من مجرد دورها فى الخدمة العامة. وتؤكد هذه الفلسفة على مسئولية الجامعة، باعتبارها حارسة المجتمع والضمير المعبر عنه، فى تشخيص أمراض المجتمع، وإعلاء دورها فى انتقاده، لأن حجب الرؤية النقدية للجامعة معناه هدم لوظائف الجامعة ورسالتها.

وقد قاد هذا الاتجاه الإيجابى بقية الجامعات المصرية إلى تبنى الشئون الاجتماعية بالرعاية والاهتمام، وقد زادت حرارة الانفعال بهذا الاتجاه بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، والتى طوقت – منذ بدايتها – الجامعة بحمايتها وتوجيهاتها، إلى الحد الذى أدى إلى الصدام بين الفلسفتين، كان من نتيجته إجبار الجامعة على تقديم تنازلات فى فلسفتها المعرفية ووظائفها البحثية، مما صبغ فترة الخمسينيات بالصبغة السياسية، وإن ظلت بقايا الفلسفة المعرفية تتنفس داخل رحاب الجامعة، وإن تعطلت لحد كبير، الوظيفة البحثية للجامعة وتقلصت حريتها فى الحوار، وفهمت الحرية الأكاديمية على

أنها مقابل للسلطة واستبعد كل منهما الآخر، فالجامعة إما أنها أكاديمية أو خاضعة لقيود السلطة ونفوذها، ولا وسط بينهما.

على أن هذه المحاولات أصابتها طعنات كثيرة من الخلف، أهمها غياب المنظور السياسى المتكامل لعديد من رجالات الجامعة وطلابها، كذا غياب التخطيط العلمى السليم لأمور العلم وإدارة شئونه رغم الاتجاه لتخطيط الاقتصاد العام للمجتمع آنئذ، إلى جانب التدخل السافر من بعض رجال السلطة السياسية؛ خاصة فى نهاية الستينيات، كذلك التوسع الضخم فى قبول الطلاب دون اعتبارات المقدرة العلمية أو السمات الاجتماعية والشخصية المطلوبة، وكذلك التوسع المتزايد فى إنشاء الجامعات الإقليمية دون تخطيط مسبق ودون دراية كافية بحدود الإمكانيات البشرية المتاحة من كوارد بشرية مؤهلة للتدريس، أو إداريين صالحين، أو فنيين مدربين ... مما أدى إلى هبوط مستوى الكثير من المقررات والبرامج. وأدى اتجاه أعضاء هيئات التدريس إلى التركيز على التدريس دون البحث إلى إضعاف الوظيفة البحثية للجامعة ... فلم يعد يلزم الأستاذ الجامعى فى كثير من هذه الجامعات الإقليمية أن يكون أخصائيًا، أى أن يكون حُجة فى مادته، أو أن تكون له مؤلفاته الأصلية القائمة على أبحاث وآراء نقدية جادة، بل أصبح أكثر ما يلزمه زيادة إمداد حصيلته المادية وتأمين مستقبله الشخصى والاجتماعى، كذلك زاد التساهل إلى حد التسيب فتهددت القيم والتقاليد الجامعية المرعية والمتعارف عليها.. وبات من السهل على أى طالب غير نابغ، بل قد يكون مستواه متدنيًا أو أقل من المتوسط أن يحرز نجاحات كبيرة، ليس فقط بالجامعات الإقليمية بل فى بعض الجامعات الرئيسية، لأنه قادر على التسلق أو التملق والمداهنة أو لصلته بواحد ممن يملكون السلطة، ولعدم توافر الضوابط الجامعية التى تميز أكفاء الطلاب وأكثرهم مقدرة وإمكانات.

كذلك فإن مفهوم ديمقراطية التعليم الجامعى متجسدًا فى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما تدل الشواهد، قد فرغ من مضمونه لما سبق، ولانتشار ظاهرة "الدروس الخصوصية" التى زحفت من مرحلة التعليم العام إلى الجامعة بمرحلتيها الأولى والعليا معًا، كما زاد التساهل فى منح الدرجات العلمية، وتدخل عوامل التحيز والتفضيل الشخصى فى منحها. والواقع أن سياسة التوسع هذه الواقعة تحت تأثيرات اتجاهات سياسية واقتصادية، ليست فى الواقع جديرة باللوم، ولا يمكن أن تكون خلاف ذلك، ولكن الاتجاه المتزايد من جانب بعض كبار الإداريين بالجامعات الإقليمية والرئيسية، ومن فى مستواهم ولبعض هيئات التدريس؛ لإهمال المثل العليا الافتراضية للجامعة يمثل تجاوزًا خطيرًا ينبغى التصدى له.

ونخلص مما سبق إلى أن من أسباب أزمة الجامعة فى النظر إلى فلسفتها فهى إما معرفية أو سياسية ... ونرى أن أيا من الطرق بمفرده لا يؤدى إلى فهم صحيح وسليم لوظائف الجامعة ورسالتها فى خدمة المجتمع. ومن هنا فإننا نعتقد فى أهمية تجاوزهما والنظر إليها ضمن فلسفة موحدة "معرفية – سياسية" لا يجوز الفصل بين عنصريها، كما أنه لا يمكن الاعتراف بهما إلا فى إطار ديمقراطية التعليم. ومن هنا تصبح للجامعة ثلاث وظائف متكاملة، هى: البحث العلمى، التدريس، خدمة المجتمع، ولا يجوز أن تجور إحداهما على الأخرى فى فترة معينة أو لأسباب قاهرة، إلا ويعود التوازن بينهما مرة أخرى .. لتظل – باستمرار – النظام الذى يخدم العلم، وفى الوقت نفسه يخدم طلابها وبيئتها المحلية والقومية والعالمية ... اليوم وفى المستقبل.

ثانيًا: طالب الجامعة: هموم اللوبى الجديد:

تأكد مع مطلع الستينيات، أكثر من أية فترة ماضية، أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه الطلاب فى توجيه مسار الجامعة وتشكيل مستقبلها، وتعتبر حركات الثقافة المضادة، تلك التى حملها شباب جامعات "كولومبيا" و"السوربون" و"روما" و"براغ" و"بلجراد"، ثم طلاب الجامعات العربية (المصرية خاصة بعد نكسة ١٩٦٧) من بعدهم، فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، أحد مصادر الضغط الضخمة على مؤسسات التعليم العالى، والتى أسهمت فى خلق ما سمى "بالثورة الأكاديمية"، تلك التى كانت نتيجتها إعادة تشكيل الحياة من جديد داخل رحاب الجامعة، إدارة وهياكل وأفكارًا.

فتمرد الطلاب، أو قل ثورتهم، هو المسئول الأول عن كل التنويعات، التى ظهرت حديثًا فى البنى والهياكل الجامعية كجامعة "البيئة" و"الجامعة المفتوحة" و"الكليات التجريبية متعددة الحرم" الجامعية و"حركة الجامعة الحرة"، كلها تدور حول استثمار خبرات الشباب وطاقاتهم.

ولعله من نافلة القول أن نقرر أن جذور معظم المشكلات والقضايا الحالية داخل الحرم الجامعى تعود – أساسًا – إلى الصراع بين خصائص شباب اليوم والنظام الاجتماعى المحيط، مما انعكس على النظام الجامعى، الذى يشاركه فى مهمة إحباطهم وإنكار وجودهم. والشىء الخطير أن هناك احتمالاً قويًا لأن يسود هذا الصراع والتوتر فى المستقبل القريب إذا ما تمسكنا ومضينا فى النظام المنافى للإنسانية فى نظام الجامعة .. تلك النظم التى تعد "مصنعًا للمعلومات"، يتحدد فى دور هيئات التدريس فى إعطاء محاضراتهم ودروسهم، ثم يعودون إلى منازلهم أو إلى المكتبات حيث الهدوء والأمان. كما أن هذه النظم تواصل إهمالها لخصائص

واحتياجات طلابها، وهى، غالباً، تتمسك ببيئة مليئة بالضغط ويندر أن تكرس نفسها نظاميًا للتعليم، وفيها تفقد الكثير من العمليات التربوية إنسانيتها.

ثالثا: أستاذ الجامعة: عذابات سيزيف:

مهما اختلفت أدوار الأستاذ الجامعى من معهد عالمى إلى آخر، أو من بلد إلى بلد .. فإن قيمة الجامعة تظل مرهونة بقيمة هيئات التدريس بها وكفاءتهم العلمية.

ويجد المتأمل لأوضاع أعضاء هيئات التدريس بجامعات الدول النامية، ومنها مصر، أنها تتسم بعدم الاستقرار فهم يعاملون معاملة الموظفين الحكوميين، ويتقاضون مرتبات، لا تتفق مع مكانتهم الأدبية ومسئولياتهم العلمية والاجتماعية، وعادة ما تكتمل مرتباتهم بمكاسب أخرى إضافية من جراء الامتحانات أو وظائف أخرى مكملة أو انتدابات واستشارات، على الرغم من أن اللوائح الجامعية تحظر عليهم القيام بأعمال كهذه، باعتبارها تتعارض مع واجبات وظائفهم إلا بتصريح خاص.

وعموماً هناك ترد فى الأحوال الاجتماعية للأساتذة الجامعيين، مما دفع عدداً كبيراً منهم إلى خرق كثير من بنود هذه اللوائح ، كما دفعتهم إلى التنقل بين الجامعات للتدريس، إلى درجة تؤثر فى كثير من الأحيان على نشاطاتهم البحثية وعلى علاقاتهم بطلابهم.

وقد زادت أعباء الأساتذة فى جامعاتنا زيادة كبيرة بحكم عوامل كثيرة أخرى لعل من أهمها، الضغط من جانب الأعداد الوفيرة من الطلاب، وضعف قدرة الأقسام بالجامعات على التخريج، والتوسع فى الإعارات الخارجية، والأحوال الاجتماعية والسياسية، وضعف التقدير المادى والمعنوى لهيئات التدريس، وقد ترتب على هذا كله ضعف العلاقة بين الأساتذة والطلاب، كما أنيطت بالمعيدين والمدرسين المساعدين مهام تدريسية فى كثير من الكليات، فى محاولة التغلب على النقص الشديد فى

أعضاء هيئات التدريس مقابل ارتفاع أعداد الطلاب، كما زادت نسبة المنتدبين من خارج الجامعات للتدريس بداخلها.

وعموماً، فإن الأستاذ الجامعى يستمد أهميته أساساً من كفايته الأكاديمية، وتتصل بهذه الكفاية مقدرة الأستاذ البحثية والتدريسية والشخصية، ومن المفارقات الطريفة أن الجامعة تستخدم الأستاذ أساساً لكى يدرس ثم تقيمه على أساس بحوثه، وواضح أن هذا يخلق لديه شيئاً من الصراع فى محيط الشعار "النشر أو الهلاك" أى فى محيط تمنح فيه الترقيات وتمنع، فهو مطالب بأن يلبى التزاماته تجاه جامعته، بأن يقوم بالمهام التدريسية، كما أن عليه أن ينشر حتى يحصل على ترقية، فالصراع نتيجة لمشكلة الاختيار الإجبارى بين كونه عالماً وكونه مدرساً .. لاسيما وأن كثيراً من الأساتذة لا يملكون من الوقت ولا الطاقة، مما يحقق نجاحاً فى المهمتين فيهزل إنتاجهم العلمى، نتيجة المنهج المتعسف الذى يجبرهم على نشر أبحاثهم مهما كلفهم ذلك، فترتب عليه أن أصبحت معظم البحوث ذات مستوى متواضع، وبالتالى فإن وضع الأساتذة يصبح أقرب ما يكون إلى دور "الصانع وموزع السلع فى آن واحد".

ومن هنا فإنه من المنطقى أن الأستاذ لن يهتم بتدريسه ولا ببحوثه، كما لن يعتنى بالاتصالات المباشرة بطلابه مادامت هناك ظروف تعترض مساره العلمى، على أننا لا نعدم أن نجد عدداً من هؤلاء الأساتذة، الذين تعيش فيهم تلك الرغبة الحقيقية فى البحث عن الحقيقة والرغبة المشتعلة التزاماً بخدمة المجتمع، يقاومون باستماتة فى مواجهة هذه العوائق الشديدة وغيرها، والتى يكون أكثرها بسبب غيرة من يكبرهم سناً من الزملاء، ومن يحاولون خلق جو مثبط لهمتهم وهمة زملائهم.

على أن قطاعاً غير قليل منهم يستسلم للقوى، التى تضعف معنوياتهم وتثبط عزيمتهم، وهم يعتقدون أن رجال السياسة ينظرون إليهم على أنهم كتبة وعديمو

الجدوى، أو أنهم "بيادق" يمكن تحريكها بسهولة فى النزاعات السياسية أو فى الخيارات الاجتماعية. فلا يستطيع الكثيرون منهم أن يعيشوا فى تلك البيئة التى ينعدم فيها القوت.

ومن هنا فإننا ونحن نتجه لتخطيط نظام جامعى مستقبلى، ينبغى علينا أن نركز اهتمامنا الرئيسى، من أجل تنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أكثر من اهتمامنا بالطلاب، فلا داع للقلق على الطلاب، فإن تقدمهم يصبح أتوماتيكياً إذا ما طورنا الأساتذة وأعددناهم إعداداً تربوياً، بحيث يساعدهم على أن يكونوا معلمين حقيقيين ... ونحن فى حاجة إلى تصميم نظام تعليمي جيد، يستطيع معاونة هيئات التدريس على الميلاد مرة ثانية.

فإذا ما توفر لدينا هذا النظام فإننا لا نحتاج إلى القلق على نمو الطلاب، لأن ماهو أفضل للأساتذة يعنى فى التحليل النهائى، تنمية أفضل الطلاب وللنظام ككل.

ولا ننتظر أن يحدث هذا من الداخل، فمن الداخل توجد قوى بيروقراطية نادراً ما تحسن من نفسها، أو حتى تقبل التغيير، فالمبادرات باستمرار كما يدلنا التاريخ، تأتى من الطلاب أنفسهم، وقد يتحمس لهم عدد من شباب هيئات التدريس وقلة من شيوخها.

رابعًا: الدراسات العليا:

تحظى الدراسات العليا بمكانة مرموقة فى تفكير رجال الجامعة والمسئولين عن تخطيط التنمية، باعتبارها مهمة هذا التعليم، وعقله الواهى، ولما تقوم به من دور فعال فى تحقيق أهداف سوق العمل، وفى دفع النظام الثقافى فى المجتمع بصفة مستمرة نحو المستقبل، الأمر الذى قفز بالدراسات العليا من "الحرم الدير" إلى "المقصورة السياسية" فهى تلعب دورًا فاعلاً فى تطوير خطط التنمية المجتمعية. وبقدر

ما تناله نظم الدراسات العليا وبرامجها، ولاسيما برامج الدكتوراه من تخطيط ورعاية، تكون سمعة وقوة الجامعات التى تنتمى إليها، فالفرق بين الجامعات العادية والقيادية، كما يقرر ثقات الأكاديميين، يكمن فى قوة برامج الدكتوراه فى كل منهما.

وعندما نفحص دراساتنا العليا – فى مجملها – نكتشف أنها لا تتمتع بالتقدير المحمود من جانب التنمويين والأكاديميين على السواء، وحولها جدل خفى واسع الانتشار، ليس كله مريحًا. وفى غيبة التفكير النقدى لهذه الدراسات لابد أن تكثر الهواجس والشكاوى، وأن يعتريها الغموض رغم كونها واضحة.

ويعلمنا تاريخ العلم والجامعات أنه ليست هناك فكرة أو مؤسسة فى مأمن من كل نقد، خاصة تلك المتصلة بالتعليم، بل كما يقول بيرسون "إن النقد فى مجال التعليم يعد من الأمراض المستعصية، لذا، فإن دراستنا الحالية تحاول أن تسهم فى إعادة فحص الدراسات العليا، كمؤسسة وكفكرة وفهم واقعها بشكل مستنير، لا يسعى إلى الدحض الذى يحجب الحقيقة، بقدر ما يسعى إلى الفهم والتأويل الذى يبقى منفتحًا على القضايا المجتمعية والحضارية.

تأسيسًا على ما سبق، فإن فحص هذه الدراسات يستند إلى قناعاتنا التالية:

١- إن أفضل فهم للدراسات العليا، وبالتالى للجامعة، هو الذى ينبع من رؤيتها كمؤسسة متعددة الأغراض، وكفكرة مرتبطة بالحضارة، وتناولها كجماعة اجتماعية تتكون من أفراد تضمهم منظوماتهم الفرعية، ويتعاونون معًا بطريقة واعية ليحققوا أغراضًا محددة.

٢- إن النموذج الحالى لدراساتنا العليا المصرية منقطع الصلة بتقاليدنا الجامعية، وهو يعبر عن النموذج الأساسى القديم.

٣- إن الإدارة الفاعلة لنظم الدراسات العليا المصرية فى مطلع القرن القادم تقتضى اختيارًا إستراتيجيًا، يعنى فى تحليله النهائى) بتيسير فحص ومناقشة وتحليل البيئة المتغيرة بمخاطرها التى تمثل تهديدًا محتملاً للدراسات العليا ينبغى تجنبه، وفرصها الممكنة التى ينبغى استثمارها.

٤- إننا قد ننظر إلى بعض مؤسساتنا الجامعية للدراسات العليا على أنها عقبات، بل حتى تهديدات للتنمية العلمية والتكنولوجية لأمتنا، فهى تنظر للخلف أكثر مما تنظر للمستقبل، وتستجيب للضغوط أكثر مما تقود التغيير.

تأسيسًا على ما سبق فإن الدراسات العليا المصرية تعانى عمومًا من قصور فى مبناها وفحواها، فسياساتها وبنيتها وبرامجها ومخرجاتها لا تحقق الأهداف المرجوة منها، كما لا تتكافأ مع الطموحات التنموية المتزايدة لمجتمعنا، وذلك نتيجة لعدم إحكام كفاية هذه الدراسات داخليًا وخارجيًا. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحاضر، فإن الكارثة تشتد فى المستقبل القريب، ما لم نعاود النظر فى كل سياساتها وبرامجها وتنظيماتها.

ومع الإيمان الكامل بصعوبة تقديم قائمة كاملة ومجدولة لمفردات أزمة الدراسات العليا المصرية، إلا أننا نعتقد من وجهة نظر مستقبلية مجتمعية، أن أهم مفردات هذه الأزمة هى ما يلى:

١- تدنى نسبة طلاب الدراسات العليا إلى إجمالى طلاب الجامعة.

٢- اختلال توزيع طلاب الدراسات العليا على التخصصات الأكاديمية على النحو لا يخدم التنمية.

٣- ارتفاع نسب الهدر.

ومن أهم مظاهر الهدر فى الدراسات العليا ما يلى:

أ- انخفاض الإنتاجية من الخريجين.

ب-ارتفاع متوسط مدة بقاء الطالب فى الدرجات العلمية العليا.

٤-ضعف برامج الدرجات العلمية العليا.

من أخطر ما يوجه إلى نظم الدراسات العليا من انتقادات خفية ومعلنة، هو انتقاد جودة برامجها، ولاسيما برامج الدكتوراه بها. فيؤخذ عليها أنها ذات طابع تقليدى لا يستطيع مواكبة التحولات والمستجدات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، إلى جانب أنها تركز على الجوانب النظرية أكثر مما تتركز على تكامل التكوين العلمى والمهارى للبحث، ويغيب عن تلك البرامج بوجه عام الدراسات والاختصاصات العلمية والتقنية الحديثة لاسيما فى مجالات الهندسة الوراثية والحيوية والمعلوماتية والليزر، والإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الفضاء والمناهج النقدية ونظريات التعقيد والفوضى .... إلخ.

٥- غياب التزاوج العلمى بين التخصصات والبحوث:

فى الوقت الذى يتعاظم فيه الاتجاه نحو الجمع بين صياغة التخصص والتكامل بين العلوم والتخصصات المختلفة فى آن واحد، تدعيمًا لمبدأ "وحدة المعرفة"، إيمانًا بأن مشكلات الطبيعة والمجتمع متداخلة ويستحيل على تخصص منفرد أن يعالجها بمفرده، فقد برزت اتجاهات جديدة لتوفير رؤى شاملة وأساليب متكاملة فعالة، تتطلب جهدًا مشتركًا بين عدة تخصصات أو مناهج بحثية بعضها يقوم على أساس أساليب متعددة التخصصات (Multi Disciplanary Approaches) تسمح بخلط تخصصين أو أكثر مع بقاء كل منهما منفصلاً)، وكذلك النظم البينّية (Inter Disciplanary Approaches) وهى تتضمن الجهود المبذولة لاستحداث تخصص جديد يقع نطاقه بين تخصصين آخرين موجودين بالفعل كالفيزياء الحيوية والكيمياء

الطبيعية .... إلخ)، كما ظهرت مداخل علمية متقاطعة (Cross Disciplanary Approaches).

٦-ضعف فعالية نظم الإشراف على طلاب الدراسات العليا.

كشف عدد من الدراسات الأجنبية والعربية على السواء عن نماذج كثيرة من الشكاوى السرية والعلنية التى يبديها طلاب الدراسات العليا ومشرفوهم من مساوئ النظام الحالى للإشراف على الرسائل العلمية.

كما كشفت دراسات ميدانية قمنا بها على طلاب الدراسات العليا ومشرفيهم عن عدم وفاء كثير من المشرفين بالدور المتوقع منهم فى عملية الإشراف، فهناك تشكيلة من العوامل تسود مجتمع المشرفين منها؛ عدم متابعة بعضهم لطلابهم، وتبدل المشرفين بشكل مستمر نتيجة السفر للخارج أو الإعارات طويلة المدى، وعدم إلمام بعض المشرفين بدقائق موضوع البحث للطالب!!، وعدم تفرغ كثير منهم، وانخفاض المستوى العلمى لبعض المشرفين، وتحيز بعض المشرفين لأسباب متعددة، وعدم جدية البعض الآخر، وعدم المتابعة المستمرة لبعضهم للجديد فى مجالات تخصصهم أو فى نقطة بحث الطالب المسجل معهم .... إلخ.

وبدهى أن وجود مثل هذه الشكاوى يقود إلى عزوف عديدين عنه ولاسيما النابغين منهم، كما يؤثر على جودة وكفاية هذا النظام ويؤثر على إنتاجيته فيؤخر تخريج الطلاب، وبالتالى يزيد من حجم الهدر فى هذه الدراسات.

٧-نقص التسهيلات البحثية الفاعلة:

وتشكل هذه التسهيلات شرايين حياة الدراسات العليا، وخاصة الإمكانات العلمية والمعملية والتى تعد عماد البحث العلمى فى الدراسات العليا، لاسيما فى العلوم الطبيعية والهندسية والبيولوجية.

٨- تشجيع التأهيل الخارجى بقوة:

فالدراسات العليا المصرية تعمل "عامل طرد قوى" لأبنائها.. حيث أن قدرتها على "استبقاء" طلابها ضعيفة للغاية. وبالرغم من الجوانب المضيئة لسياسة البعثات أو الابتعاث للخارج.

وأهم الجوانب التى يجب الالتفات إليها مايلى:

أ- الارتفاع الضخم فى تكلفة المبعوث بالقياس لزميله طالب الدراسات العليا بالداخل.

ب-عدم عودة المبعوثين؛ نظرًا لطول مدة البعثة، وتأقلمهم مع الحياة الغربية الحديثة، وتعرضهم لألوان مختلفة من الإغراءات، مما يشكل هدرًا علميًا واقتصاديًا وتربويًا.

ج- غياب خطة للإفادة الحقيقية من المبعوثين العائدين.

د- تقليص مقدرة الجامعات المحلية على الانطلاق، حيث أنها تضطر دائمًا للاستمرار للاعتماد على هذه البعثات الخارجية فى تنمية أعضاء هيئات تدريسها وباحثيها.

٩- غياب التخطيط الإستراتيجى للدراسات العليا:

الشاهد أن التخطيط الحالى لنظم الدراسات العليا لا يزيد عن مجرد رسم برامج محدودة الأجل فى غيبة من البيانات الدقيقة المعبرة عن الواقع والكافية للدلالة عليه. بالإضافة إلى كون هذه البرامج التخطيطية (اسمًا) مبعثرة، ومنعزلة عن بعضها البعض، وتتم دون إدراك للنسيج المشترك التى يحتويها جميعًا.

خامسًا: منظومة البحث العلمى:

إن مؤسسات التعليم العالى وخاصة الجامعات، هى بمثابة المحرك الرئيسى لمجمل حركة البحث العلمى والتطوير فى المجتمع بحكم ما لديها من طاقات بشرية علمية وبحثية مدربة وعالية التأهيل، وبحكم تقاليدها المستمرة وخصوصية موقعها الحضارى.

ورغم أن تناول مسألة البحث العلمى والتطوير فى التعليم الجامعى والعالى يقتضى الإشارة إلى عناصر كثيرة بشرية وفيزيقية أو مادية وخلاقة، إلا أننا سوف نركز على نقطتين:

الأولى وهى: مؤشرات الإنفاق على البحث العلمى، والثانية هى: إشكالية البحث العلمى.

(أ) مؤشرات البحث العلمى وتدنى الإنفاق عليه:

نعنى بالبحث العلمى هنا ذلك النشاط المنظم والخلاق الذى يهدف إلى زيادة حزمة ومخزون المعرفة، وبما يشمل معرفة الإنسان وثقافته ومجتمعه، واستخدام تلك المعرفة لاستنباط تطبيقات جديدة إما موجهة ولها أهداف خاصة وعملية (بحث علمى تطبيقى) أو بدون أهداف علمية سريعة (بحث علمى أساسى).

وعادة ما يقع هذا البحث أو ذلك فى نطاق قطاعات تنفيذ ثلاث:

أولها: القطاع المنتج (Productive Sector): أى الصناعة المحلية والأجنبية والمؤسسات التجارية التى تنتج وتوزع السلع بغرض البيع، وثانيها: قطاع التعليم العالى: وهو متعلق بمؤسسات التعليم الجامعى وهيئات ومراكز ومؤسسات البحوث ومحطات التجريب العلمى التى تخدم تلك المؤسسات، والمراكز والهيئات

البحثية، وهى موضوعنا، وثالثها: قطاع الخدمات: ويشمل المؤسسات الحكومية أو الأهلية التى تخدم المجتمع ككل.

وتدلنا قراءة مؤشرات فى مصر على أن إدراك المجتمع واهتمامه بالبحث العلمى كاستثمار ذى عائد كبير ينعكس على تنمية المجتمع وتقدمه علميًا واقتصاديًا واجتماعيًا ليس على المستوى المطلوب، إذ أن مؤشر الإنفاق على البحث العلمى وتطور العلم التجريبى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى دون الواحد الصحيح بكثير فى الوقت الذى نجد فيه العديد من دول العالم النامية والمتقدمة على السواء (كما فى إسرائيل وسنغافورة وكوريا الجنوبية) تفوق نسبة ٣.٥% من الناتج المحلى الإجمالى.

ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد، فإن توزيع الإنفاق على البحث العلمى المصرى يتمركز حول الإنفاق الرأسمالى. وبالنسبة لمصادر تمويل البحث العلمى المصرى نجدها تكاد تنحصر فى التمويل الحكومى. ومن الملفت أن مؤشر نصيب الفرد المصرى من الإنفاق على البحث العلمى ضئيل للغاية. وكذلك نلاحظ أن أعلى نسبة تركز لعلمائنا توجد فى قطاع التعليم العالى على العكس من معظم دول العالم المتقدم التى تركز على توزيع علمائها على القطاع المنتج، وقطاع الخدمات العامة.

(ب) مشكلات البحث العلمى فى مصر وإشكالياته:

لا يتوقف الأمر على تردى مؤشرات البحث العلمى فى جامعاتنا ومؤسساتنا المصرية وضعف الإنفاق عليه، بل إن الأثر يفوق ذلك إلى وجود إشكاليات خطيرة تمثل عوائق بالغة الخطورة فى مسيرة هذا البحث.

ولعل استعراضنا الموجز لهذه الإشكاليات يمكن أن يسهم فى كيفية التعامل معها بتحجيمها وتطويقها.

وأهم هذه الإشكاليات:

١ـ سياسة علمية غائبة:

برغم كل الجهود المبذولة فى مجالات البحث العلمى إلا أن نتائج هذه الجهود مازالت مبعثرة ومحدودة، لعدم ارتباطها بسياسات علمية موجهة، ومرتبطة بالسياسات التنموية القاصدة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى مستوى للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهما، وذلك باعتبار السياسة العلمية دالة للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

وكان من جراء غياب مثل هذه السياسات أو الإستراتيجيات العلمية أن أصبحت حركة البحث العلمى وبرامجه فى الجامعات ومؤسسات البحث العلمى أميل إلى التخبط، والتكرار، وعدم التنسيق، والتجزيئية المؤسسية، كما أن البيانات والمعلومات المفصلة عن حركة البحث العلمى فى تلك المؤسسات غير موجودة، وإن وجدت فهى غير دقيقة وغير كافية.

٢ـ تنمية علمية مشوهة:

فى ظل غياب سياسة علمية لابد أن يسود الارتباك حركة تنمية العلم والبحث العلمى على مستوى كل جامعة، فتقتصر هذه الحركة على إجراءات وأنشطة محدودة لا تستطيع الخروج عن نطاقها الضيق الذى وضعت فيه، وتصبح عناصر الكم هى السائدة، بل هى المؤشر الأساسى لها، لذا ترصع الخطابات الرسمية بهذه العناصر الرقمية، وتنظر المؤسسات العلمية إلى أعداد البحوث التى أنجزتها بتقدير كبير يفوق الحقيقة.

فالنظرة الفاحصة، لابد أن تتوقف كثيرًا عند هذا الكم المتراكم من البحوث، لتسأل: ما أهمية هذه البحوث أو ما جدواها؟ ومن الذى قام بها بالفعل؟ وما المنهجية

العلمية لها؟ وماذا أضافت إلى التراث العلمى؟ أو ماذا صححت من الاعتقاد والفهم الشعبى؟ وما هى حدودها: ضيقة أم واسعة؟ وما قابليتها بالتالى للتعميم؟ وإلى من ستوجه نتائجها؟ والسؤال الأهم: كيف يمكن توظيف نتائجها اجتماعيًا .. إلخ؟

ولعل أهم ما تتسم به البحوث عمومًا الاجتماعية منها خاصة هو أنها تختار الموضوعات المهمشة وتهمش القضايا الأساسية. والواقع أن جامعاتنا وبحوثنا تقوم على الانفصالية الشديدة بين التخصصات والأقسام المتناظرة والمختلفة على حد سواء داخل كل جامعة أو خارجها.

٣ـ مدرسة علمية تابعة:

الشاهد أن معظم المدارس العلمية، خاصة الاجتماعية، تعانى من تبعية شبه كاملة للمدارس العلمية الغربية وللمعرفة الغربية، وهذه المدارس تقدم معارف ملغومة ومغلوطة لأنها حاملة لفلسفة وثقافة وقيم عدوانية لا ضد مصر فقط وإنما ضد كل الحضارات المغايرة.

٤ـ إنتاجية علمية متهافتة:

تشير نتائج الدراسات الإمبريقية النادرة (التى قمنا بإحداها) الخاصة برصد حجم ونوعية الإنتاج البحثى المصرى، إلى التهافت الواضح فى حجم البحوث، فما ينشره الأستاذ الجامعى فى العلوم الاجتماعية يعادل (٠.٩٨) بحثًا فى المتوسط فى العام أى أقل من بحث مقابل (١.٧٥) بحثًا للعلماء الطبيعيين فى العام الواحد (وبصرف النظر عن نوعية هذا البحث) وهو أمر راجع لعوامل تاريخية وتعليمية، بعضها يسأل عنه العلماء المصريون، والجزء الأكبر يعود إلى غياب ثقافة علمية مجتمعية، تلك الثقافة التى تمكن المواطن من فهم العلم والبحث العلمى ودورهما فى الارتقاء بنوعية الحياة اليومية وحل المشكلات وتطوير المجتمع وتقدمه.

٥ـ غياب التخطيط العلمى الإستراتيجى:

لما كانت السياسات العلمية المتاحة الآن هى سياسات للمؤسسات أكثر منها سياسات للدول، لذا فإنه عند غياب سياسة علمية رشيدة مرتبطة بسياسات التنمية محليًا وإقليميًا لابد أن تتراجع الإستراتيجيات والخطط العلمية لتصبح مجرد عملية برمجة لأنشطة ومشروعات بحثية محدودة أو جزئية، ومبعثرة ومكررة. وإذا وجد التخطيط للعلم والبحث أو إستراتيجيات علمية فرعية، فإنها تكون خطية مرتكزة على حسابات إحصائية بحتة، تتمشى مع ظروف الطلب أو محاولة لتدبير تعويض النقص فى الموارد والإمكانات. كما أنها تكون أحادية التوجه، بمعنى أنها لا تعتمد على بدائل متنوعة تتفق وطبيعة الظروف والإمكانات القطرية. كذلك فإنها "إستراتيجية للتسيير وليست للتطوير"، وهى تصمم دون معرفة كافية بالاحتياجات الأساسية للعلم فتأتى فوقيه منعزلة عن مجتمعها. كما أنها لا تزيد عن خطة قصيرة الأجل ولا تتضمن أكثر من مجرد قائمة بأبحاث أو دراسات وأنشطة متصلة بها مثل الحلقات الدراسية والدورات التدريبية. وقد تترجم هذه البحوث والدراسات والأنشطة كل على انفراد إلى خطط تنفيذية أكثر تفصيلاً قبيل البدء بالتنفيذ بالفعل.

٦ـ ضعف القدرة على استقطاب المجتمع المدنى:

وهذه السمة راجعة بشكل أساسى إلى تواضع الدور الذى يقوم به البحث العلمى فى مجتمعه، مما أدى إلى عدم الثقة فيه وفى نتائجه، وإلى عزوف المجتمع المدنى عن الاستفادة منه.

سادسًا: تمويل التعليم الجامعى وإشكالياته:

لا شك أن تكلفة التعليم وجودته (نوعية) تشكلان أهم إشكاليتين تواجهان النظم التعليمية. فالتكلفة ترتفع وترتفع، وتقريباً فإن كل الحلول التى قدمت لحل هذه

الإشكالية تواجه معضلة أن جودة التعليم تتطلب إنفاقاً أكثر للأموال. ولكن مع ضخامة ما ينفق على التعليم العالى هناك شكوك أو قل إدعاءات بأن مستويات جودته فى انحدار مستمر. كما أن الجودة وهى الإشكالية الثانية عندما يتم التركيز عليها فإننا نجد أنها تحسن النظم التعليمية دون أن تقدم تغييرات حقيقية فى قاعات الدراسة.

وفى هذا الإطار أسهمت مؤسسات دولية عديدة والكثير من الاقتصاديين الأكاديميين والمنظرين والإداريين فى مناقشة قضايا تمويل وكفاءة التعليم العالى ونوعيته، وذلك ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادى والتغيير الهيكلى، وفى مقدمة هذه المؤسسات البنك الدولى واليونسكو ومنظمة التعاون الاجتماعى والاقتصادى (OECD)، وقد طرح البنك الدولى أفكاره – بل إملاءاته – فى وثائق متلاحقة بدءاً من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ على أن أكثر هذه الوثائق أهمية هو تقرير "التعليم العالى : دروس الخبرة" (The Lessons of Experience) الذى صدر عام ١٩٩٤ والذى كان له تأثير بالغ فى الإدارة السياسية لحكومات العالم النامى، خاصة فى تلك البلاد التى يعتمد اقتصادها الهش على المعونات الدولية، حيث دفعها إلى الاتجاه، نحو تقليص دورها فى تمويل نظم التعليم الجامعى والعالى بها. ومن هنا تتجلى أهمية تحليل هذه الأفكار من منظور نقدى. أما اليونسكو فقد اعتبرت أفكارها التى تضمنتها وثيقة صدرت عام ١٩٩٥ بعنوان: "بحث فى سياسات التغيير والنمو فى مجال التعليم العالى" (Policy Paper for and Development in Higher Education) ، وهى تمثل الوجه الإنسانى من القضية فى مواجهة البعد الاقتصادى لوثيقة البنك الدولى، ومن هنا تأتى أهميتها فى دعم الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمسألة تمويل التعليم العالى والسعى لتجويده والارتقاء بنوعيته.

أما تقرير (OECD) فهو أقل من الوثائق السابقة أهمية كما أنه أقدم إذ صدرت وثيقة عام ١٩٩٠ بعنوان "تمويل التعليم العالى: أنماط حالية" ونظراً لأهمية وحداثة وثيقتى كل من البنك الدولى واليونسكو فسوف نقتصر على عرض موجز أهم ما جاء فيهما بخصوص تمويل التعليم العالى والارتفاع بنوعيته.

(أ) المنظور الاقتصادى لتمويل التعليم العالى

ركزت وثيقة البنك الدولى منذ البداية على وضوح العلاقة بين الاستثمارات فى التعليم العالى والتنمية، وعلى أن دول العالم النامى تواجه أزمات كثيرة مرجعها وجود خطط "إصلاح هيكلى" تسلم بتقليل الاستثمار فى القطاع الاجتماعى وتفرض قيوداً على النفقات الحكومية العامة وتدعو إلى تقليص الميزانيات المخصصة للتعليم العالى والتحكم فيه. وترجع الوثيقة التدهور فى جودة ونوعية التعليم إلى عدة أسباب فى مقدمتها:

- تعزيز التنوع الكبير لمؤسسات التعليم العالى الحكومية، وأن تشمل كذلك تطوير المؤسسات الخاصة.
- منح الحوافز للمؤسسات الحكومية مما يتيح لها فرصة تنويع مصادرها المالية، بما فيها جميع "رسوم التعليم"، وربط تمويل الدولة له بتحسين أداء مؤسساته وأكاديمياته.
- إعادة تحديد دور الحكومة فى التعليم العالى.
- تقديم سياسة مصممة خصيصاُ للتركيز على تحسين الكفاءة وتعزيز العدالة.

وأخطر ما فى الوثيقة هو دعوتها، بل اشتراطها، على الحكومات التى تحتاج معونات ودعماً مالياً أن تلتزم بالإجراءات التالية: التحكم فى القبول بمؤسسات التعليم العالى الحكومية على أساس معايير اختيارية، تشجيع الاختلافات بين تلك المؤسسات

وتعزيزها، توفير بيئة ملائمة لتطوير المؤسسات الخاصة للتعليم العالى، إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم العالى، إعطاء مؤسسات التعليم العالى استقلالية كافية وتنويع مصادر تمويلها.

وهناك نقطة منهجية أساسية تتلخص فى كون التردى فى نوعية التعليم العالى مرجعه تراجع التمويل الحكومى، وإعادة توزيع حصص النفقات الحكومية على التعليم، فهذه مسألة مشكوك فيها تماماً وتفتح الباب أمام تعريف التقنيات التى تقاس بها العوائد الاجتماعية، بل "ومفهوم" هذه العوائد ذاتها، والذى لا يأخذ فى اعتباره فوائد غير خاصة بالتعليم مشتقة من عناصر خارجية إيجابية، وأخرى تتصل بتقوية الهوية الثقافية والتى يصعب قياسها فى ضوء تقنيات قياس العائد الاقتصادى المستخدمة، وفوائد أخرى أوسع وأعظم شأنًا تجعل عوائد التعليم العالى أعلى من تلك التى تقيسها الاقتصاديات الكلاسيكية التى تتغاضى عما يستحيل تكميمه.

(ب) المنظور الإنسانى لتمويل التعليم العالى

فى الوقت الذى يؤسس فيه البنك الدولى أسس واشتراطات أى دعم مالى يقدمه للدول النامية، كما سبقت الإشارة لذلك، نجد اليونسكو يعتبر رؤيته الإنسانية، مع أهميتها، مجرد بوصلة فكرية أو برنامج أو خطة عمل مشتركة لتطوير الأفكار اللازمة لتطوير سياسات الدول حول التعليم العالى.

وتبعًا للوثيقة تم رصد أهم ثلاثة تطورات رئيسية فى التعليم العالى فى الربع الأخير من هذا القرن وهى:

١- التوسع العددى: وترى الوثيقة أن التوسع لم يحقق تكافؤ الفرص على نطاق الدول النامية.

٢- التنوع الكبير فى البيئة الأكاديمية من حيث البرامج والبنية وأشكال الدراسة، وترى الوثيقة أن هذا أفضل الاتجاهات المقبولة فى التعليم العالى ليومنا هذا، ويجب أن يتم دعمه بجميع الوسائل المتاحة مع الحرص على ضمان جودة البرامج والمؤسسات وتحقيق العدالة فى توفير فرص التعليم العالى والحفاظ على رسالة ووظيفة التعليم العالى فى ظل الاحترام الكامل للحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسى.

٣- وفيما يتعلق (بالاعتمادات المالية والقيود على الموارد المالية) فإن اليونسكو تؤكد على أن الارتباط بين الاستثمار فى التعليم العالى وبين مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أمر ثابت.

نحو آفاق مستقبلية للتعليم الجامعى:

إن الوعى بحدود ما عرضناه من تحليل موجز لواقع القضايا والإشكاليات التى تواجه نظم التعليم الجامعى المصرى، التى نعتقد فى أولوياتها وأهميتها بالنسبة إلى بلدنا، وما اقترح من تفسير للعوامل المحيطة بها فى ضوء الفلسفات المختلفة، يقودنا إلى التقدم بخطوة أكثر جدوى، وهى التحول نحو الاستجابة بملامح إطار تخطيطى. مستقبلى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين. وليس المقصود هنا إعطاء إطار تخطيطى متكامل ومفصل عن هذه الدراسات. فهذا أمر يخرج عن نطاق وحدود هذه الورقة، ولكن المقصود هو تحديد ما نعتقد أنه البدائل الرئيسية التى يمكن أن تشكل ملامح هذا الإطار المقترح الذى نستطيع به، وغيره، تجاوز الأزمة الحالية لدراساتنا الجامعية وسياساتها المستقبلية.

ولما كان هدفنا أن تكون مؤسساتنا الجامعية قادرة على تخريج أخصائيين وخبراء أكفاء لمجتمع ممتد طوال القرن الحالى وتصبح فيه جامعاتنا هدفها خدمة هذا

المجتمع والإسهام فى حل قضاياه ومشكلاته، فإنه ينبغى على جامعاتنا أن تنمى نسيجًا موحدًا يزيد من مقدرة طلابها على تعاطى الأفكار وتغرس فيهم عقلية ريادة الأعمال، وأن ترتقى بمهاراتهم فى تناول الأشياء. كذلك أن نزيد فعاليتهم فى التعامل مع الآخرين.

وإننا فى حدود هذه "الرباعية" نحتاج إلى أفكار جديدة قوية، "طوباوية"، و"مضادية للطوباوية" على حد سواء، ومفهومات غير تقليدية، تتجه إلى الأمام نحو عصر صناعى ثالث، أو قل ما فوق الصناعى وما بعد بعد الحداثة، وليس إلى الخلف نحو مجتمعات أبسط، كما ينصحنا "توفلر".

وعليه، فإننا سوف ننطلق من توجه مستقبلى تنموى مستدام، يرمى إلى زيادة مقدرة جامعاتنا على تحمل تبعاتها التنموية والقومية، ورفع درجة اعتمادها على الذات، وضبط جودتها الشاملة من خلال زيادة أبعاد كفايتها الداخلية وفعاليتها الخارجية.. لذا فسوف نقدم على محاولة وضع بعض الخيارات التى ترتكز على هذا التوجه، وبما لا يتجاوز هذا الفصل وحدوده، وباعتبار أن "المستقبل هو ما نصنعه نحن".. فقد نرى الخيارات الماثلة أمامنا ولا نراها. وفى الحالتين نتحمل مسئولية انحيازنا .. رؤية وفكرًا وعملاً ..

وقبل كل هذا يجب ألا ننسى "أن الجامعة لا تولد بل تخلق". وسوف توزع الخيارات التى نراها ضرورية لضمان مستقبل مستدام للجامعة على عدد من المحاور المتداخلة والمشتبكة والتى تتعلق بالجوانب الست السابق معالجتها فى أزمة التعليم الجامعى كالتالى:

صياغة أهداف تعليمية واضحة ومستدامة:

سعيًا نحو تحقيق ديمقراطية التعليم بشكل فعلى، وتنمية الإبداع المعرفى والتكنولوجى والاجتماعى، وسعيًا نحو تعميق صلة المتعلم بوطنه وعقيدته.

وحرصًا على أن تكون المسئولية العليا للتعليم هى إعداد الإنسان المصرى المبدع، والقادر على صنع مستقبله ومستقبل وطنه وأمته، المشارك فى العطاء الإنسانى العالمى، يصبح من الضرورى أن تتبوأ الأهداف التالية قائمة الأهداف الأساسية لمنظومة التعليم المصرى:

- تنمية القيم والسلوكيات الديمقراطية، وتدريب المتعلم على المواطنة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.
- تنمية التفكير المنهجى والنقدى العقلانى وكذا التفكير الإستراتيجى والإبداعى.
- تنمية قدرات الإبداع وريادة الأعمال.
- التنشئة الدينية المستنيرة التى تسعى لغرس الإيمان بالله ورسله والقيم الروحية والإنسانية بعيدًا عن التعصب والتطرف.
- تنمية الهوية الثقافية (المصرية والعربية) بما تنطوى عليه من غرس الاعتزاز بالعروبة والأمة والوطن.
- تنمية قدرات ومهارات الطالب للتنمية المستمرة مدى الحياة، بشكل يجعله قادرًا على التكيف مع التغير ومواجهته وقيادته، والقادر على صنع المستقبل.
- تدعيم علاقة التعليم بالعمل المنتج وتسخيره لخدمة قضايا التنمية المستدامة.
- سد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها من خلال تملك قدرات ومهارات القدرات التنافسية والنسبية.

- تنمية الجسم والوجدان.

ويتم هذا كله بالاعتماد على شكل التعلم بجعله مستمرًا بما يتناسب مع رغبات المجتمع وإمكانياته واحتياجاته.

ويقتضى هذا:

- السعى نحو إصدار قانون تعليم وطنى شامل فيه كافة الخبراء والقانونيين يضمن تكامل السياسات والقدرات والتشريعات والقوانين المنظمة للتعليم وجميع الجوانب المرتبطة به.
- إعادة النظر فى المدارس الدولية وتأثيرها على السلام الاجتماعى.
- السعى لإصدار تشريع موحد لسياسات ونظم تقويم الأداء المهنى لأعضاء هيئة التعليم وتطويرها باستمرار.

تخطيط الأداء الأكاديمى للأستاذ الجامعى:

ويتطلب هذا التنبه لما كشفت عنه الدراسات الميدانية والنظرية التحليلية فيما يختص بالأداء الأكاديمى (البحثى والتدريسى والاستشارى) للأستاذ الجامعى فى علاقة هذا الأداء بالسياقات والظروف المحددة لهذا الأداء مجتمعيًا وتنظيميًا.

وقد يكون من العوامل التى تدعونا للتأكيد على تخطيط البحث العلمى وإدارته، "ضمان" الحصول على الكفاءات العلمية والمهارات التكنولوجية وفقًا لاحتياجات البلاد وإمكاناتها الاقتصادية، و"ضمان" الحصول على الكفاءات الضرورية والنادرة فى الوقت المناسب، وتلبية احتياجات المخططات المجتمعية التنموية، وتوفير الاحتياجات البشرية المؤهلة لكل مرفق من مرافق الاقتصاد وغيرها من العوامل.

ومما يدعونا كذلك للتأكيد على تخطيط البحث العلمى – بالإضافة إلى تدنى الأداء البحثى لعدد من أعضاء هيئات التدريس، ما أظهرته دراساتنا من نتائج توضح

غياب لمظاهر التنظيم والتخطيط داخل الأقسام العلمية وافتقارها إلى الأساليب الحديثة فى تخطيط البحوث.

وفى هذا الصدد نقترح مايلى:

(أ) تعزيز البيئة البحثية الأكاديمية:

فمن الضرورى تهيئة بيئة بحثية محفزة لأفكار وإبداعات العلماء، ومثيرة لدافعيتهم نحو الإنتاج العلمى. نظرًا لأن أفضل الجامعات هى تلك التى توفر لعلمائها، شبابًا أو شيوخًا، الفرص العلمية المناسبة وتشجع البحث العلمى بينهم مما يثير دافعيتهم لإنتاجية أفضل من تلك التى يمكنهم القيام بها فى موضع أقل تشجيعًا..

(ب) الأداء البحثى وتمويل العلم:

ترتبط الإنتاجية بمسائل التمويل ارتباطًا وثيقًا على أن تمويل العلم يرتهن بجودته وبمردوده أو العائد منه، فكلما ارتفعت إنتاجيه العلم زاد نصيبه من اهتمام الدول وبالتالى زادت مخصصاته من ميزانياتها، فالواقع أن ما تنفقه الدولة من مال فى مجال زيادة القوة العاملة ذات المهارة والخبرة، وفى زيادة إمكانيات البحث وأجهزته لا يرجع أساسًا إلى اهتمام بتقدم المعرفة لذاتها إنما إلى ترجمة هذا التقدم إلى منافع مادية على شكل أدوات جديدة ذات قوة أعظم وقدرة على العمل أكفأ.

(ج) الأداء البحثى والرأى العام:

مما لاشك فيه أن توفر وعى علمى واسع لدى الجماهير عن طبيعة العمل العلمى والقضايا التى يعالجها العلماء، ظهير أساسى لقضايا العلم والإنتاجية ويدفع الجماهير إلى مساندة العلم ورجاله واتخاذ مواقف واعية ومفيدة مجتمعيًا إزاء كافة القضايا العلمية والسياسية والاجتماعية. كما أن وجود رأى عام متنور، يستطيع أن يؤازر العلماء فى أزماتهم المتعددة مع كافة القوى والسلطات التى تريد أن تنال من

جهودهم العلمية، ويساهم فى تدعيم وتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يعمل فيها العلماء.

استنبات مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعى:

وبخصوص التمويل، وفى إطار ما سبق وأوضحنا فإنه من المهم الالتفات إلى النقاط التالية:

- إعادة صياغة الأولويات الوطنية والقومية بشكل يؤدى إلى أن يأخذ التعليم العالى حقه من الإنفاق العام.
- الاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة بشكل يسهم فى رفع كفاءة إدارة الموارد المالية المخصصة للإنفاق وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها.
- فرض ضرائب إضافية على الاستهلاك لصالح التعليم عامة، والعالى خاصة.
- تحريك حماسة الجهود والمبادرات الشعبية للمشاركة فى تمويل التعليم العالى، عن طريق الهبات والمنح والتبرعات.
- فتح الباب أمام المؤسسات الإنتاجية والخدمية خاصة الصناعة.
- التوسع فى إنشاء صناديق حكومية وقومية مهمتها الارتفاع فوق مستوى مجانية التعليم العالى بتقديم خدمات ومنح لغير القادرين اجتماعيًا.
- إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال الوطنيين والعرب فى مجال إنشاء مؤسسات للتعليم العالى.
- التفكير فى صيغ وأساليب فاعلة جديدة تحقق مزيدًا من تجسير الفجوة بين التعليم العالى وبيئاته.

- وفى كل هذا يجب أن يتم ضغط التكلفة لا يؤثر على نوعية التعليم العالى وبرامجه، وأن يراعى التوفيق بين اعتبارى النفقة والنوعية أو الجودة من خلال الحرص على تطوير طرائق التدريس ووسائله والارتفاع بمستوى المناهج الدراسية الجامعية وتجديدها واستعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- عدم الانقياد كلية وراء ادعاءات المؤسسات المالية بخصوص استرداد التكلفة بصورها المختلفة، وبخاصة رسوم الطلبة أو ما يعرف بنموذج الطالب المستعير (The Student Borrowing Model).

تطوير نظم الدراسات العليا:

فى ضوء أهمية الدراسات العليا ودورها التنموى المستدام وفى إطار ما تواجهه هذه النظم من تراجع وغياب لسياسة وإستراتيجيات واضحة ومحددة لها على نحو يوجهها وينظمها ويقود حركتها على خط المستقبل، حتى لا تكون بمثابة مصدر خطر كبير ومنبع للعديد من المشكلات التى تؤثر بقوة فى التنمية العلمية والبشرية المصرية فإن الاتفاق على ملامح أساسية لمثل هذه السياسة وإستراتيجياتها يعتبر مطلبًا أساسيًا قبل الإقدام على أى فعل إستراتيجى أو مستقبل.

وهذا كله مرهون بمدى جدية الإرادة السياسية، وبالمشاركة المجتمعية الفاعلة، مع ضمان توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والمفصلة عما يحدث فى تلك النظم الجامعية العليا.

إعادة هندسة نظم الدراسات العليا ومراجعتها بشكل جذرى على النحو الذى يجعلها قادرة على مواجهة تحديات العقدين الثانى والثالث من القرن الحادى والعشرين وما بعدهما.

فى هذا الصدد نقترح:

أ- مدارسة فكرة إنشاء كليات مستقلة للدراسات العليا على مستوى كل جامعة كبيرة.

ب- تطور برامج الدراسات العليا بما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسات فى القرن القادم.

ج- تجديد البرامج الحالية للدرجات العلمية العليا بحيث تؤسس على استحداث تخصصات حديثة، ومداخل أكثر فعالية لتطوير حلقات البحث العلمى وزيادة كفايته.

د- ضرورة التدقيق فى اختيار طلاب الدراسات العليا وألا يقتصر الأمر على تقدير الدرجة الجامعية الأولى، واستخدام اختبارات ومقاييس يمكن بها التعرف على مقدرة الطالب على البحث العلمى، والكشف عن مهاراته الفكرية.

وكذلك فإنه ينبغى أن تصر الدراسات العليا المصرية على ضرورة تفرغ طلابها، خاصة طلاب الماجستير لمدة عام على الأقل لضمان الجدية واكتساب مهارات وقيم البحث العلمى، كما يمكن التفكير فى إعطاء الفرصة لطلاب الدكتوراه للتدريس لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، تحقيقًا لمبدأ تدريبهم على مهارات التدريس كمعلمين، إلى جانب تعويض النقص الحادث فى أعضاء هيئات التدريس.

هـ- البحث عن صيغ لإمكانية تفرغ عدد من الأساتذة للدراسات العليا، على أن يتم ذلك بالتناوب كل عامين.

و- تدعيم الإمكانات والتسهيلات البحثية (معملية ومعلوماتية وأبنية) بالتعاون مع الأقطار العربية الشقيقة، ومع المؤسسات والهيئات الدولية.

إذا اتفقنا على أن التقدم العلمى والتكنولوجى هو الحد القاطع فى مجتمع المستقبل، فإن الدراسات العليا المصرية ستلعب دورًا إبداعيًا تقدميًا يتجاوز بكثير أية أدوار تجويدية أو إصلاحية قطرية. لذا فسوف تتجه الجامعات المصرية إلى التعاون والتضامن، وهذا التعاون العربى القائم على التضامن لن يكون اختياريًا، بل إنه ضرورة وركيزة هامة بل مسألة بقاء. فكما تبين أننا لا نمتلك وحدنا أو منفردين وهم امتلاك الكتلة الحرجة لإحداث التقدم والبقاء فى عالم القرن الحادى والعشرين أو على الأقل تفادى المخاطر المتزايدة. وأن السبيل الوحيد أمامهم هو التضامن والتعاون، على أن يكون هذا نابعًا من إرادة حقيقية غير مزيفة وهذه تقوم على أسس أخلاقية وسلوكية واتفاق فى دوافع هذا التضامن يستلزم بالضرورة نماذج جديدة من المؤسسات، تكون مصحوبة بتطور فى أساليب جديدة للتعبير عن العالم العربى، وتحليل قضاياه والاستجابة لاحتياجات سكانه، وبدون هذه الروح الجديدة والمؤسسات والأساليب التى يجب أن تقترن بالعدالة والتضامن لن تتحقق أهداف التعاون المنشود وفى هذا السياق يصبح من المهم:

(أ) أن تتحول جامعاتنا من مؤسسات بيروقراطية إلى مؤسسات ما بعد البيروقراطية، أى مؤسسات شبكية تتناسب مع تنظيمات مجتمع ما بعد الصناعة، الذى بدأت تحل محل البيروقراطية التقليدية.

(ب) السعى للضغط على الحكومات لإعادة صياغة الأولويات القومية فيما يتصل بالإنفاق على الجامعة والدراسات العليا، باعتبارها صمام الأمن الوطنى والقومى.

(ج) التفكير فى إنشاء مركز قومى لاقتصاديات التعليم العالى والدراسات العليا، يتولى المسائل المتصلة بهذا الجانب والقيام بمزيد من الدراسات الاقتصادية

والفنية والأكاديمية والبنية المتصلة باقتصاديات الأنشطة وتمويل التعليم، وحسابات الهدر وسبل التغلب عليه، وحسابات التكلفة الحقيقية للوحدة (الطالب، والقسم) وحساب تكلفة الدورة التعليمية، تكلفة الخريج) والدراسات المستقبلية والإستراتيجية المتصلة بالجوانب الأكاديمية المختلفة .. إلخ. على أن يضم لهذا المركز الكوادر البشرية عالية التأهيل من الاختصاصيين فى شتى مجالات المعرفة الأكاديمية.

(د) التفكير العاجل فى إنشاء عدد من مراكز ومؤسسات التميز الرفيع – Centers of Excel كتلك الموجودة فى جامعات ألمانيا والمدارس العليا فى فرنسا ومعاهد MIT وغيرها فى أمريكا وبريطانيا، فوجود مثل هذه المراكز دعامة حقيقية لحركة الدراسات العليا والبحوث.

الاتجاه للأخذ بالهياكل والتنظيمات التعاونية:

جاءت هذه التنظيمات فى إطار محاولات تحطيم التقسيمات الفرعية للمعرفة، فبدأت بعض المؤسسات الجامعية العالمية فى تجريب أساليب مختلفة للتنظيم التعاونى، والتى تتراوح ما بين السماح للطلاب بالتسجيل المشترك فى مقررات دراسة فى المؤسسات المستقبلية القريبة من بعضها إلى إدماج كل مؤسستين، يبدو أنهما يركزان على مجالات معينة تتمم كل منهما الأخرى. وواضح أن هذا التعاون بين الجامعات يزيد من خصوبة الدراسات الجامعية وتنوعها، كما يسهم فى تكوين الكوادر العلمية المؤهلة لمعالجة مشكلات مركبة وذات صفة شمولية، تعجز إمكانات أية جامعة مهما كانت التصدى لها ومواجهتها، فضلاً عن أن مثل هذا التعاون يسهم فى ابتداع برامج فعالة جديدة، سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس والليسانس أو مرحلة الدراسات العليا.

وفى الوقت الذى نجد فيه شتى الجامعات المتقدمة فى العالم الغربى والشرقى تمد جسور التعاون فيما بينها، نجد غياب هذا التعاون بين جامعاتنا المصرية، وإذا كانت هناك محاولات، فهى محاولات محدودة تتم غالباً من خلال اتحاد الجامعات المصرية، ولا تتجاوز مجرد تبادل الزيارات بين أعضاء هيئات التدريس والطلاب أو تبادل المطبوعات الثقافية العامة أو الندوات المشتركة، فليس هناك استفادة من إمكانات وتجهيزات جامعات كل منها، وبرامج دراسية مشتركة، أو تنسيق فى المناهج، أو نظم دراسية متكاملة أو حتى مجرد شروط واحدة للقبول. ولا يتوقف الأمر على غياب التعاون بين الجامعات فى مصر. فالملفت على سبيل المثال أنه على الرغم من وجود أكثر من سبع جامعات بمنطقة القاهرة الكبرى (القاهرة – عين شمس – حلوان – الأزهر – الجامعة الأمريكية ومصر الدولية و٦ أكتوبر وغيرها) فلا يوجد على الإطلاق أية برامج لدرجات علمية مشتركة، أو أية صورة حقيقية من صور التعاون العلمى فى حقل البحوث والدراسات العليا بينها. فى حين نجد فى كثير من دول العالم صور تعاون وثيق، بين جامعات لها المقدرة على الاكتفاء الذاتى التام، ولكنها تسعى للتجويد من خلال التعاون مع جامعات متقاربة جغرافيا معها أو يفصل بينها المحيط.

واتساقًا مع الاتحاد الأصيل للعلوم، والذى ينمو – كما قدمنا – نحو تقديم مداخل أكثر فعالية فى معالجة مشكلات العلم والمجتمع، ينبغى أن تبحث نظم عن قنوات وصيغ جديدة تسمح بامتزاج الخبرات والثروات الفكرية المتاحة فى أقسامها، وتلك الموجودة فى أقسام الجامعات الأخرى وكلياتها. ومن الجدير بالذكر أن هذه التشكيلات التعاونية سوف تقلل من التكلفة الجامعية؛ وبخاصة تكلفة البحوث والدراسات العليا إلى حد بعيد، كما يمكن لجامعاتنا المصرية أن تتجه صوب التعاون العلمى والبحوث المشتركة مع عدد كبير من جامعات ومراكز البحوث المتقدمة فى

دول العالم، مما يوفر قدرًا كبيرًا من التمويل، ويخفف الأعباء المالية على الحكومة المصرية، كما يمكن أن تشارك فى التمويل بعض منظمات الأمم المتحدة.

وعلى أننا نبدى تحفظًا ينبغى اعتباره عند التفكير فى ابتاع هذا الاتجاه، هو أنه ما لم يكن هناك اتجاه حقيقى نحو إحداث تعديلات وتغييرات جوهرية فى شكل ومضمون اللوائح الجامعية، والتى وضعت لتناسب مجتمعًا زراعيًا أكثر منها لتناسب حضارة كونية قادمة، لها من القسمات ما يفرض على مخططى السياسات الجامعية المصرية ضرورة إعادة صياغة هذه اللوائح فى إطار مستقبلى، منطو على سياسات وبرامج بديلة، تستطيع أن تتكيف مع مقتضيات الفكر المستقبلى السائد، وأن تتجنب كارثة التخلف عن التحولات العميقة فى حضارتها ومجتمعها.

إحداث تغيرات عميقة فى أساليب تشغيل الجامعات:

تعتبر الجامعات مطالبة فى ظل المتطلبات التدريبية الجديدة والتحديات التنافسية المختلفة بأن تجرى تحولات هامة فيما يتعلق "بالحوكمة"، والهياكل التنظيمية وأساليب التشغيل الخاصة بها.

فالنقطة الأولى الجديرة بالاهتمام هنا هى قدرة الجامعات على تنظيم المجالات التقليدية بشكل مختلف، مع الأخذ فى الاعتبار ظهور مجالات علمية وتكنولوجية جديدة من أهمها البيولوجيا الجزيئية Molecular Biology والتكنولوجيا البيولوجية Biotechnology ونظم الذكاء Intelligent Systems والعلوم البيئية.

ويتطلب التدريب والبحث فى هذه المجالات التكامل بين عدد من المجالات التى لم يكن من الضرورى فيما سبق وجود ترابط قوى فيما بينها. على سبيل المثال فإن دراسة الأجهزة والمحسات الجزئية (Molecular devices and sensors) فى الإطار الأوسع وهو البيولوجيا الجزيئية والتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)

يجلب متخصصين فى مجالات الإلكترونيات، وعلم المواد، والكيمياء، والأحياء معاً، وبالتالى فإن الجامعات فى كل مكان تحاول إعادة هيكلة برامجها حتى تتأقلم مع هذه التغيرات. على سبيل المثال بدأت جامعة جورج ماسون فى فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية ما أطلقت عليه جامعة القرن الجديد، تقدم فيها درجة البكالوريوس فى دراسات متعددة المجالات أو متداخلة بين مجالات مختلفة.

كذلك فإن مؤسسات التعليم العالى أصبحت مطالبة بتغيير أنماط وأساليب القبول بها حتى تستجيب بصورة أكثر مرونة للطب المتزايد على خدماتها من قبل الطلاب.

وتحتل آليات "التغذية العكسية" "Feedback" من أسواق العمل إلى الجامعات أهمية كبيرة بالنسبة للجامعات بالنسبة للحصول على معلومات تفيد فى تعديل المناهج الدراسية بما يسمح بتلبية الاحتياجات المتغيرة للصناعة. على سبيل المثال ففى الدنمارك يشارك ممثلون للصناعة بما فيهم رؤساء شركات ضخمة فى اجتماعات مجالس الأقسام فى الجامعات لتقديم مقترحاتهم فيما يتعلق بأولويات البحث والتدريب.

وهناك عدد من الأمثلة للرغبة فى التغيير من أجل تطوير المناهج والبرامج التعليمية بشكل مستمر، على سبيل المثال يمنح قسم الهندسة بجامع ساوث فلوريدا فى تامبا South Florida in Tampa وهى من الجامعات الحديثة نسبياً فى الولايات المتحدة الأمريكية لخريجيه شهادات ضمان لمدة خمس سنوات، بحيث أنه إذا وجد الخريج فى أى وقت خلال هذه السنوات الخمس أنه ما حصل عليه من مهارات لم يؤهله لاحتياجات سوق العمل فإنه يستطيع أن يعيد تسجيل نفسه دون دفع أى مصروفات إضافية للحصول على هذه المهارات.

من الأفكار المطروحة أيضا للتعامل مع هذه التطورات أن تحقق الجامعات هدفين فى وقت واحد وهما توفير التمويل اللازم لها، وفى نفس الوقت الحفاظ على مستوى معين من الجودة لبرامجها التعليمية، وذلك من خلال تقديم ما يطلق عليه حزمة للتدريب مدى الحياة ""Training for Life، بمعنى أن الطالب الذى يدرس فى الجامعة يدفع مقابل دراسته الجامعية بالإضافة إلى مبالغ أخرى مقابل حصوله على ما يحتاج إليه من تدريب على مدى حياته العلمية.

وكل هذا وغيره من الصعوبات تمثل تحديات يمكن للتخطيط تلافيها عندما نفكر جديا فى الإفادة من هذه التجربة التى اجتاحت العديد من جامعات العالم المتقدم والنامى على السواء.

التوسع فى إنشاء حاضنات الابتكار الأكاديمى لرعاية الطلاب:

أى التوجه نحو البحث عن أفضل السبل للاستفادة من الابتكار الأكاديمى وتحسين فرص نجاح الطالب، وتعزيز نتائج التعلم، ودعم تجربة التعليم فى مرحلة الجامعة وذلك بإنشاء حاضنات الابتكار الأكاديمى Academic Innovation Incubators وهى وحدات أو مراكز تنشئها الجامعات أو المؤسسات وتكرسها لخدمة الابتكار، وتوفر لها كل السبل من أجل دعم الأفكار الجديدة والتحديث والاختراع، وتكون مزودة بكل الوسائل والإمكانات التى تمكن الطلاب من إنجاز ابتكاراتهم وأفكارهم الجديدة. وهى من ثم تكون مسئولة عن تحديد الحلول واختيارها وتنفيها على المستوى المؤسسى وتبدأت من المستوى الجامعى. وقد يكون من المهم ضم مراكز الابتكار الأكاديمية فى كيان واحد من أجل تنفيذ خدمات إستراتيجية على المستوى المؤسسى فى الجامعات التى تهتم بالابتكار كاستثمار مستقبلى. كما فى مراكز الابتكار الأكاديمى (حاضنات) فى "جامعة كونيتكيت" التى تضم كل من مركز التعليم المستمر لريادة الأعمال ومركز التعليم المتميز فى شراكة مع وحدات أكاديمية أخرى

.. وهى بالتالى تسهم فى تقليل حجم المخاطر، وزيادة استخدام التقنية والتحليلات العلمية فى باختيار الأفكار البحثية داخل المدينة الجامعة، بالإضافة إلى الحد من التضارب بين الوحدات المختلفة التى لها علاقة بمساعدة المشروعات والأفكار الإبداعية وكذلك دعم كفاءة قطاع ريادة الأعمال وزيادتها لتحقيق المزيد من الابتكارات إلى جانب تخفيض زمن دورة الموافقة على البرنامج وإقراره.

وكذلك هناك مراكز مشابهة فى جامعة "ماريلاند" حيث يقام مركز إبداع التعلم ونجاح الطلاب وهو مركز لاختيار الأفكار التى يقدمها الطلبة والخريجون. ويقوم بتقييم الأفكار الواعدة منها وتحديدها، ثم بعد ذلك يقدم المشورة لفريق من هيئة التدريس المعين من الجامعة لهذا الغرض.. ثم يتم اتخاذ القرار للاستثمار فى هذه الأفكار الواعدة بتكلفة أقل عن طريق تعظيم كفاءة الموارد ومبادرات الابتكار الأكاديمى فى الجامعة وفاعليتها .. إلى جانب التواصل مع كل رواد الابتكار الأكاديمى وقادته.

تأسيس نظم تعليم عالٍ أقل تركيزًا على المسارات الأكاديمية التقليدية:

فبدلاً من الاستغراق فى الصيغ الجامعية النظرية لابد من التحول إلى صيغ تعليمية مهنية تركز بشكل متساوى على التدريب التقنى والمهنى بما يلبى احتياجات المجتمع المصرى ويعوض المقصور فى الطلب من العاملين فى مجالات التعليم التقنى والمهنى وبما ينقل نظام التعليم العالى المصرى المرتكز أساسًا على التعليم الجامعى بوصفه السبيل الأوحد لتحقيق النجاح إلى نظام يتم من خلاله تعزيز المسارات الأكاديمية التقليدية بالتقنيات الحديثة وبرامج التدريب المهنى المتميز، وذلك فى إطار مشاركات فاعلة بين قطاعات الإنتاج، ولاسيما الصناعية منها وقطاع رجال الأعمال وتحقيق تجسير مرن بينها وبين مؤسسات التعليم العالى القائمة. وذلك بما يعزز قيام نظام تعليمى ينتج خريجين تحتاجهم أسواق العمل بدلاً من سعيهم فقط

للوظيفة، وبما يسهم فى المواءمة بين العرض والطلب على الخريجين، لاسيما وأن مثل هذا التوجه يغرس عقلية ريادة الأعمال فى كافة أنحاء نظم التعليم العالى المصرى ويمد خريجيه بالمعرفة اللازمة والمهارات والمواقف ويدعم روح المغامرة لإقامة فرص جديدة للخريجين ويمدهم بالمرونة الكافية والأسس الأخلاقية السليمة.. الأمر الذى ينقلهم من عالم الباحثين عن عمل إلى عالم المبدعين فى الوظائف. ويسهم بالتالى فى خلق أمة من المتعلمين مدى الحياة والمتملكين لمهارات قيادة الأعمال والتنمية المهنية والشخصية المستدامة لهم.

ولعل هذا الضمان لهذا كله وجود حوكمة جيدة لكفاءة أداء المؤسسات القائمة والمقترحة والتفويض الكافى من الجهات التنفيذية العليا لتلك المؤسسات ووحداتها، والتطوير المستمر للمواهب البحثية للطلاب وتمكينهم من عقلية ريادة الأعمال.

وقبل الخاتمة نتصور أن هناك ثمة نقاط تشريعية تضمن نجاح ما أشرنا إليه سلفًا وفى مقدمتها:

تحديد العدد الأمثل للرسائل العلمية التى يشرف عليها الأستاذ:

وقد سبق لبعض الجامعات المصرية، إدراكًا منها بأهمية هذا أن اتخذت قرارًا بهذا الصدد؛ بحيث لا يزيد عدد الرسائل التى يشرف عليها أستاذ واحد عن خمس رسائل، وأن يوضح فى كل طلب قيد لهذه الرسائل التى يشرف عليها الأستاذ.

وقد آن الآوان لتدارس هذا الموقف المعيب لنظام الإشراف على الرسائل العلمية بالجامعات، والتى بلغ نصاب الأستاذ فى بعض الجامعات المصرية أكثر من أربعين رسالة دكتوراه!! وننتهى إلى أنه من الأهمية بمكان الالتجاء إلى تحديد العدد الأمثل، الذى يمكن للمشرف أن يتولاه، وذلك فى ضوء فهم كامل وعميق للمواضعات (الإمكانات والنظم الزمنية للدرجة العلمية ونظم التفرغ)، ولطبيعة البحوث داخل الأقسام المختلفة، وعلى أن يترك أمر تقرير هذا العدد للقسم ولمجلس الكلية مثلاً.

ضرورة الاستفادة بجمهور الأساتذة المحالين إلى المعاش والعاملين بالخارج:

ويتسم ذلك بالعمل على تفرغ الأساتذة المحالين إلى المعاش لمدد محددة ضمن هيئة التدريس بالدراسات العليا، على ألا يشتركوا فى المناصب والأعمال الإدارية ويقومون فيها بقيادة فريق البحث العلمى بالدراسات العليا، وتوجيه الطلاب والأهم هو ترشيح قيم البحث العلمى، والتى تدل شواهد كثيرة على اختفاء كثير منهم فى السنوات الأخيرة، فهذا الجيل الذى تحمل على أكتافه عبء تشييد الجامعات كفيل بتحقيق كثير والكثير، مما يرجوه العالم المصرى، ويرجوه البحث العلمى على أيديهم فى إعداد الدراسات العليا، بل وما بعد الدكتوراه على أن يكون هذا وفق سياسة جديدة للأجور تفى والتفرغ التام ومع مكانة هؤلاء الأساتذة.

ضرورة إعادة النظر فى برامج إعداد الطلاب وأساليب معاملتهم:

فكما تكشف لنا من قبل أن التعليم الجامعى لدينا لا ينمى عقلية ريادة الأعمال القائمة على المبادرات الذاتية، كما يعمل بطريقة ضمنية على إحباط تطلعات الطلاب، ويتجاهل اهتماماتهم، ويسوقهم فى عملية تعليمية، وليست تعليمية الغرض منها تلقين معلومات أكثر منه تدريس على مهارات فكرية وعقلية وعملية، لذا فيجب أن تستند التربية الجامعية إلى تزكية للمبادرات الذاتية والاستثمارية بدلاً من الإرغام الخارجى. والمنطلقات التى نتصورها أساسية لتجديد برامج الجامعة هى ضرورة التمركز حول الطالب إلى ضرورة معاملة الطلاب كأفراد لا كأشياء، وتغيير العلاقات بين المشتركة فى العملية التربوية، لذا فإن النظرة إلى الطلاب على أنهم وحدات منفصلة مستقلة، يجب أن يكون الأسلوب الأمثل فى معاملتهم، وإعطاء العناية الخاصة لكل منهم قدر المستطاع.

الخلاصة:

وبعد هذا كله لابد أن نقف لنؤكد أنه يجب على إدارة الجامعات المصرية مع مستهل القرن الحادى والعشرين أن تتخذ لها "رؤية إستراتيجية" تعنى فى تحليلها النهائى، تيسير فحص ومناقشة وتحليل البيئة المتغيرة، بمخاطرها التى تمثل تهديدًا محتملاً لمؤسسات التعليم الجامعى العالى ينبغى تجنبه، وفرصها الممكنة والمرغوبة التى ينبغى استثمارها. وهذه الرؤية يمكن أن تساعد متخذى القرارات الأكاديمية فى إيداع الوسائل والأدوات لطرح المحتملات والممكنات والمفضلات، وتضعهم أمام الإمكانات والقوى والموارد الحقيقية لمؤسساتهم الجامعية والعالية، يشكل ييسر فرص التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة والموازنة بين البدائل والخيارات المتاحة. وبالتالى تتحدد بدقة الغايات وتعبأ بفاعلية الموارد وتجدد، فتتجدد الثقة فى مستقبل جامعاتنا ومؤسساتنا العالية المصرية.

إذن فمؤسساتنا الجامعية والعالية ليس فى حاجة إلى حزم جديدة من البرامج والمقررات، بقدر ما تحتاج إلى رؤى جديدة وروح جديدة وإلى استعادة الثقة (Confidence Recovered) فنادرًا ما نتذكر أننا بحاجة إلى شىء جديد ومختلف، إلا عندما تواجهنا أزمات أو كوارث فتساعدنا على حل هذه الإشكالية. لذا فإن مستقبل تعليمنا العالى يعتمد تمامًا على كيف نستطيع أن ندمج الرؤى والصيغ الجديدة فى جامعاتنا. فالجامعات والمعاهد يجب أن تبدأ بأسلوب مستمر ومتواصل مع المستقبل أكثر من الماضى. وهذا هو الدرس الرئيسى الذى يجب أن نكون قد تعلمناه من مأزق النموذج الأساسى القديم، والذى تلتزم بمقتضاه الجامعة ومؤسساتنا للتعليم العالى بتجسير العلاقة بينها وبين مجتمعها وبيئاتها وأن تستجيب للتحولات من حولها (بيئاتها الخارجية) ومن داخلها (ثقافتها وبناءها ونظامها الداخلى).